

الخميس 31 دجنبر 2013

بلاغ صحفي

عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي دورته الثالثة والعشرون العادية بالرباط يوم الخميس 31 يناير 2013 في الساعة الثالثة بعد الزوال. ولقد خصصت اشغال هذه الدورة من جهة للمصادقة على تقرير المجلس حول "الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية" وموضوع "اماكن العيش و الفعل الثقافي" اللذان تم تقديمهما في دورة دجنبر الماضي و من جهة اخرى لتقديم المصادقة على رأي المجلس حول موضوع "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: تحليل و توصيات" وكذلك تقديم و مناقشة مشروع التقرير حول موضوع "تدبير الكفاءات البشرية في اطار الجهوية المتقدمة".

المجلس الاقتصادي والاجتماعي يقدم ويصادق على رايه حول موضوع " المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: تحليل و توصيات"

صادق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خلال دورته الاخيرة على الرأي المتعلق بموضوع " المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: تحليل و توصيات" الذي انجزه في إطار إحالة من طرف مجلس النواب. من خلال تقريره أوضح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن مفهوم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية يعكس التزاما سياسيا على أعلى مستوى في مجال مكافحة الفقر في العالم القروي ومحاربة الإقصاء والهشاشة في الوسط الحضري، اذ يكتسي هذا المشروع اهمية بالغة في السياق السوسيو اقتصادي الوطني الحالي. كما يمثل تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية اول تجربة وطنية في اطار مقاربة تشاركية وإدماجية، لامركزة. وقد نجمت عن ذلك التفعيل حركية تشاركية هامة على المستوى الترابي، بفضل تجنيد عدد من الفعاليات و تطور الهندسة الاجتماعية على المستوى الترابي وإضفاء دينامية جديدة على النسيج الجمعي.

اذ تم تفعيل عدد هام من المشاريع خلال المرحلة الأولى من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في اطار غلاف مالي فاق حدود التوقعات المبرجة، وذلك بفضل "عامل الرافعة".

هذا و يطرح تقرير المجلس اشكالية تتموقع وترسيخ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مجال السياسات العمومية المتعلقة بالتنمية البشرية و مدى حرص كافة الجهات المعنية بتفعيل هذا المبادرة. كما انه يسلط الضوء على مجموعة من الاختلالات في مجال حكامه السياسات العمومية و تفاوت نوعية المشاركة و أخيرا عدم تناسق السياسات العمومية المتعلقة بالتنمية البشرية مع المخططات السنوية على المدى البعيد.

و تجدر الإشارة في هذا الاطار ، أنه اضافة الى الاصلاحات التي تم ادخالها على الشطر الثاني من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية يوصي المجلس بما يلي :

- 1 . إدماج مفهوم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في إطار منظور شامل للتنمية البشرية ودعم التثاقية تفعيلها مع باقي البرامج الاجتماعية والقطاعية،
2. مأسسة أجهزة الحكامة المركزية وتدعيم صلاحيات المرصد الوطني للتنمية البشرية،
3. تعزيز اليات المسار التشاركي على المستوى الترابي و ادماج برامج التنمية البشرية ضمن مخططات التنمية الجماعية،
4. الحرص على ديمومة المشاريع عبر إقرار عقود-برامج متعددة السنوات بين الدولة والجماعات المحلية والجمعيات الشريكة، لتدبير البنيات التحتية والبرامج،
- 5 . النهوض بالتعاقدات الكبرى لفائدة التنمية البشرية و ذلك في اطار مرجعية الميثاق الاجتماعي الذي تم تقديمه من طرف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي.

المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي يقدم و يناقش مشروع تقريره حول موضوع " تدبير الكفاءات البشرية في اطار الجهوية المتقدمة".

يعتبر تقرير المجلس أن قدرة الجهة على الممارسة النامية والكاملة للصلاحيات التي ستناط بها بموجب الجهوية المتقدمة سوف يكون رهينا بمستوى تأهيل الكفاءات البشرية . و في هذا الاطار فان المجلس الاقتصادي والاجتماعي و البيئي يؤكد ، عبر هذا التقرير، إلى ضرورة أن تسارع جميع الأطراف المعنية، أي الدولة والجهات على وجه الخصوص، إلى جعل مسألة تنمية كفاءات الموارد البشرية في صميم انشغالها، كما أنه يسترعي الانتباه إلى ضعف مستوى اللاتمرکز في مجال تدبير الموارد البشرية، ويشير إلى أن الإطار الجهوي يوفر إمكانية للتوفيق بصفة أمثل بين الحاجات في مجال تنمية كفاءات الموارد البشرية المستخدمة على المستوى الترابي وبين البرامج وخطط العمل المرسومة و برامج التكوين.